اللغات الموصوفة بأحكام تقويميّة الواردة في القراءات القرآنية، دراسة تحليلية

أ.م. زينب جمعة جاسم

zainab.j@comc.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد/ كلية الإعلام

الملخص

يرصد البحث الأحكام التقويمية التي وصفت بها اللغات التي وردت بها القراءات القرآنية، وتعكس ردود أفعال العلماء في فهم القيمة الاحتجاجية للقراءات القرآنية في النحو العربيّ، وهو ما يعكس بوضوح طبيعة المناهج اللغوية التي بُنيت على وفقها المدارس النحوية كالمدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، وغيرهما.

جاء البحث في تمهيد تحدث عن علاقة اللغة بالقراءات القرآنية، وقيمتها العلمية، ومطلبين كان المطلب الأول منهما تنظيريًا يدرس علاقات الفهم اللغويّ والتفكير النحويّ، وأصول النحو بالقراءات والاستشهاد بها، وكان المطلب الثاني عارضًا لبعض النماذج التي وردت بوصف اللغات الواردة في القراءات القرآنية من أحكام تقويمية في دراسة تحليلية.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، اللغة، الحكم، التقويم، التحليل.

Languages Described with Evaluative Judgments in Quranic Readings: An Analytical Study

Assistant Prof, Zainab Jumaah jasim

Baghdad University/College of Media /Radio and Television Department

Absetract

The research monitors the evaluative judgments described for the languages in which the Quranic readings were recorded. It reflects the scholars' reactions in understanding the argumentative value of the Quranic readings in Arabic grammar, clearly illustrating the nature of the linguistic methodologies upon which grammatical schools such as the Basran and Kufan schools, among others, were built.

The research includes an introduction discussing the relationship between language and Quranic readings, and their scientific value. It

consists of two main sections: the first section is theoretical, studying the relationships of linguistic understanding and grammatical thinking, and the principles of grammar with the Quranic readings and their citation. The second section presents some models that describe the languages mentioned in the Quranic readings with evaluative judgments in an analytical study.

Keywords: Quranic readings, language, judgment, evaluation, analysis.

االتمهيد:

تكمن القيمة العلمية الحقيقية للقراءات القرآنية في كونها خزينًا للغة العربية، على مستويات اللغة كافة، ففيها من الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ما يمثّل منجمًا ثريّا (شاهين، د. عبد الصبور، ٢٠٠٧م، الصفحات ٣٩١-٣٩٤)، ولكنّ هذه القيمة لا تتوقف عند هذه الحدود، بل تتعداها للقيمة الدينية والتشريعية للقراءات القرآنية؛ فللقراءات تماسّ مباشر مع الحقل التفسيريّ للقرآن الكريم من جهة، ولها صلة مباشرة مع الحقل الفقهيّ من جهة أخرى، وتتجاوز ذلك إلى حقول أخَرَ لا تقلّ أهمية كالكلام، والعقائد (الطوالة، د. نمشة بنت عبد الله، ٢٠١٤م، الصفحات ٢٣-٢٥) .

نحن أمام قيمة لغوية متشعبة التداخل، ومتفرعة الغايات والمنافع، فالقراءات القرآنية على اختلافها تمنحنا وثائق دقيقة عن لغتنا، ويمكننا من خلالها تتبع الدرس اللغوي على وفق المنهج التاريخيّ لتعطينا تصوّرات موضوعية عن تطور اللغة العربية وتفرّعها، وما جرى عليها من تغييرات عبر العصور.

لا تكتفي القراءات القرآنية بمهمة عكس تلك اللهجات المتنوعة، واللغات القبلية المختلفة، بل تمنحنا الفرصة لدراسة خارطة تلك اللهجات وما تحمل في بواطنها من ظواهر لهجيّة تخصّ الأصوات، والصيغ الصرفية، وما يطرأ عليها من تغّيرات، وتبدلات نحوية تعكس لنا صورة واضحة عن النحو العربيّ بشكل شبه متكامل (الراجحي، د. عبده، ١٩٩٦م، الصفحات ٨٨-٩٠)، ولا نقف أمام هذه الحدود لننتقل إلى رؤى دلالية تتداخل فيما بين اللغة والتفسير، واللغة والفقه، واللغة وعلم الكلام... الخ

وفي ضوء التفكير النحويّ المؤصل للقواعد والأسس التي يُبنى عليها النحو العربيّ، ومن خلاله – أي التفكير النحويّ – يمكننا إبراز ملامح المذاهب النحوية، ومداخلها المعرفيّة التي شكّلت جوهر انتمائها، وعملية اجتهادها الذي يبرز بشكل واضح في مسائل الخلاف، تلك الأسس والقواعد التي عُرفت بـ(أُصول النحو) متأثرة بـ(أُصول الفقه) (عميرة، د. ماهر محمود

علي، ٢٠٢٣م، صفحة ١٠٣) جعلت من القراءات القرآنية مادة ثرية؛ كونها مادة فصيحة تعكس رؤية واسعة عن اللهجات العربية، واتّساعها في الاستشهاد، والاستدلال، وترجيح الآراء، وردّ الآراء المخالفة، فالقراءات القرآنية تمثّل خطين متوازيين من العمل في التفكير النحويّ؛ الأوّل منهما في كونها مادة استشهاد على الآراء، والثاني منهما في كونها مادة استدلال واستنباط تؤصل للتفكير النحويّ، وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ النحويين يجعلون من القراءات شواهد على آرائهم من جهة، ويستنبطون من القراءات القرآنية الآراء النحوية من جهة أخرى.

وتبدو هذه العملية المتداخلة في التفكير النحويّ شائكة؛ إذ كيف يمكننا تصوّر أن تكون المادة العلمية في الوقت نفسه شاهدًا، ودليلًا، ومادة للاستنباط؟ والجواب ليس بالصعب، فإنّ اعتماد القراءات القرآنية شواهد يحتجّ بها؛ لأنها تمثّل نصوصًا فصيحة، أما كونها مادةً للاستنباط فلأنها تعكس تشكيلًا لقراءة النصّ القرآنيّ (الفضليّ، د. عبد الهادي، ٢٠٠٩م، الصفحات ٥١-٥٣)، ومتى امتلكت الشروط التي قرّرها علماء القراءات فإنها لا تقلّ قيمة عن أيّ نصّ فصيح يمكن استنباط الظواهر، والأحكام اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية والدلالية منه، ومثلما يمكن الاحتجاج بها في أبواب الفقه يمكننا الاحتجاج بها في اللغة (الدانيّ، أبو عمرو، ٢٠١٥م، صفحة ٣٤).

وفي الخطّ الأوّل من توجه النحاة لتوظيف القراءات القرآنية للاحتجاج بها على آرائهم فإنّ ذلك يستدعي إدراجها في خانة السماع؛ وهو الأصل الأوّل الذي ذكروه في (أُصول النحو)، وهذا يقتضي إخضاع تلك القراءات لمعايير السماع، وأوّلها معيار الاستقراء، والحكم على ذلك الاستقراء كمًّا، وكيفًا، وعليه كثر وصف تلك القراءات بأوصاف الأحكام التقويمية التي تعبّر عن قيمتها الاستقرائية، كالقلّة، والكثرة، والجودة، وغير ذلك (بو صافي، خالد، ٢٠١٦م، الصفحات ٢٩٩-٣٠٠).

وهذا البحث يحاول كشف قيمة وصف هذه القراءات بتلك الأحكام التقويمية، وتحليل مجموعة من النصوص الكاشفة عن رؤيتهم لتلك اللغات الموصوفة استقراءً في هذه القراءات، وبيان كيفية تعامل النحاة معها.

- المطلب الأول: اللغة، والحكم التقويميّ، مقاربة في الدوافع والأسباب:

تبدو مقاربة اللغة والحكم التقويميّ مقترنة بالفهم المعياريّ للغة، فالمنهج الوصفيّ للغة لا يمتلك ترخيصًا في تحديد القيمة الواصفة للظاهرة اللغوية، إنما يكتفي بتحديد تلك الظاهرة وسماتها ومميزاتها التي تجعلها مختلفة عن غيرها، أما إلقاء قيمة معيارية لتلك الظاهرة، -وتعليلها- أو تلك فليست من اهتمامات الوصفيين، فهي من مميزات المنهج المعياريّ (حسان، د. تمام، ٢٠٠١م، الصفحات ١٨-٢٠).

وقد يخطر تساؤل مهم في تاريخية القيم المعيارية للغة، أو فلنقل: متى برز ذلك؟ والجواب يتعلّق بتاريخ نشوء المدارس النحوية نفسها، فظهور الاختلاف المرتكز على اختلاف نظرة كل مدرسة للأصول التي يُبنى عليه النحو كان مغذّيًا لتلك القيم المعيارية (الطنطاوي، الشيخ محمد، ٢٠٠٥م، الصفحات ٣٩-٤١). ومن المعروف أن نشوء المدارس النحوية، كان انعكاسًا واضحًا لطبيعة الحضارة الإسلامية نفسها، ففي حين سادت الثقافة الإخبارية والنقل الشفاهيّ، في مقابل ظهور التيار العقليّ الذي بدأ بالنمو والتطور، والانتشار ولا سيّما بعد العصر العباسيّ وازدهار الترجمة والاطلاع على ثقافات الأمم الأخرى ومن أهمها الفلسفة والمنطق، هذا الأمر انعكس بشكل قوي في توجّهات العلماء، ففي حين ظل كثير منهم ملتزمًا الرواية، أضحى كثير غيرهم يعتمد العقل في التأصيل، والتحليل، والنقد، وبناء الآراء (خليل، أحمد خليل، ١٩٩٣م، الصفحات ١٨٩-١٩٢) ، و (حميدي، د. مليكة، ٢٠١٧م، صفحة ١٠٦) .

ويعقّب الدكتور تمام حسان على هذه الطبيعة المتصارعة بقوله: (كان هذا التعلق الشديد بالنصوص هو الطابع العام الذي طبع الفكر الإسلامي في مراحله الأولى. فلقد تغلب النص والإيمان بمضمون ما جاء به على الميل إلى الاعتماد على النظر العقلي الخالص المتمثل في الفلسفة والمنطق والتزم السلف بذلك أشد التزام كما تشهد القاعدة الأصولية القائلة: «لا اجتهاد مع النص») (حسان، د. تمام، ٢٠٠٠م، صفحة ٤٥).

تتداخل العلوم البانية للذهنية النحوية فللفلسفة والمنطق نصيب كبير في ذلك (منديل، د. حسن، ٢٠١٤م، صفحة ٢٤)، إلّا إنّ الدكتور تمام حسان يقلل من غلواء ادّعاء التأثير الكبير الطاغي للمنطق الأرسطيّ على النحو، وحجته أنّ كثيرًا من تلك الأدوات المنطقية موجودة في المنطق الطبيعي الذي جعله الله تعالى موجودًا لدى البشر جميعًا، واستعمال النحاة له لا يلزم منه اعتمادهم الكلّي على المنطق الصوريّ الأرسطي، فيقول معقّبًا: (اعتماد الثقافة العربية على النصوص في أول أمرها ما كان ليحرمها نعمة التفكير المنطقي الذي يتطلبه الاجتهاد ولكن هذا المنطقي الطبيعي لم يكن منطق أرسطو، وإنما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب. ويبدو ذلك في جهد الأصوليين من الفقهاء استدلالاً وقياسًا وتعليلاً ودلالة ألفاظ إلخ فإذا اخترنا مثالاً لما نقول فلعل رأى الأصوليين فى دلالات الألفاظ يجزئ في هذا المقام إذ نصادف اعتمادهم في التقسيم على علاقات مثل العموم والخصوص، والاقتضاء، ولازم المعنى، والمخالفة إلخ) (حسان، د. تمام، ٢٠٠٠م، صفحة ٤٩)

وكذا الأمر وأصول الفقه، وكان لاختلاف طبيعة تلك العلوم ومدى تأثيرها في المدرسة النحوية قيمة حقيقية في صناعة الرؤية المعيارية، وقد عبّر ابن جنّي – الذي يُعدّ بحقّ مؤسس علم أصول النحو، ومنظّره (الشيخ عبد، د. إبراهيم أحمد، ٢٠١٥م، صفحة ٢٧) – عن ذلك التأثير

الأصوليّ فقال: (وذلك أنّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه) (ابن جنّي، أبو الفتح، ٢٠٠٦م، صفحة ج١/ ٢).

ومراد ابن جنّي أنه ليس هناك مؤلف في التنظير لأصول النحو على شاكلة كتب أصول الفقه، وهذا لا ينفي مطلقًا أن النحويين قبل ذلك قد التزموا بتطبيقات الأصول، وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ الأحكام سبقت تنظيراتهم، ولا أدلّ على ذلك من وجود تلك الأصول مبثوثة في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) (الحديثي، د. خديجة، ١٩٧٤م، الصفحات ١٢٣-١٢٨).

وليس أدلّ على ذلك من تأثير المذهب الظاهريّ الذي كان نتيجته عاصفة من الانتقاد اللاذع للمنهج الكلّي للنحو العربيّ بمدارسه كلّها في كتاب ابن مضاء القرطبيّ (ت هـ) الذي حاول هدم كثير من مبتنيات أصول النحو العربيّ التي لا تتوافق وما يؤمن به من الظاهرية، فالحذف والتأويل والقول بالتضمين، والعامل وغير ذلك كان مرفوضًا عنده لمخالفته المنهج الظاهريّ (القرطبيّ، ابن مضاء، ١٩٤٧م، الصفحات ٧٩-٨٤)، (عيد، د. محمد، ١٩٨٩م، الصفحات ٤٧-٤٨)

وهذا الأمر ينطبق تمام الانطباق على تبني فكر أصوليّ فقهيّ معيّنٍ من دون غيره، فإنه سيحدو بالنحويّ إلى محاولة سحب ذلك إلى حيز النحو واللغة، وعليه ظهرت مجموعة من الأفكار الخاصة بأصول الفقه في مباني النحو كالاستصحاب والاستحسان وغيرهما (المشهدانيّ د. محمد إسماعيل، ٢٠١٠م، الصفحات ٦٨-٧٠).

ولمّا كانت هذه العلوم المتداخلة ذات طابع نقديّ معياريّ فإن تطبيقها على النحو واللغة سيجعل منهما يصطبغان بالقيم المعيارية، ولا أقلّ على ذلك استدلالًا من الاستحسان المنطقيّ الفقهيّ الذي حاول مؤصلو النحو تطبيقه في النحو واللغة مما أنتج أحكامًا بالقول بالمعيارية والتقويم على وصف تلك اللغة بالحسن، وغيرها بالضدّ منه (الشراريّ، خالد صالح، ٢٠٢٢م، الصفحات ٦٦-٦٧).

وتفترض نظرية التلقي وجود علاقات فاعلة بين المتكلم والمخاطب بالكلام، فهما شريكان في إنتاج العملية اللغوية التواصلية، وعليه فإن الحكم التقويمي في اللغة سيكون مدار وجود هذين الطرفين المؤثرين في صناعة العملية التواصلية، وبعبارة واضحة فإنّ المتكلم سيكون قاصدًا في اختياراته اللغوية لوجود غايات نفعية لعلّ أهمها القيمة التأثيرية في عملية التواصل الكلامي مع المخاطب (عبودي، تبارك حسن و اللامي، محمود عبد حمد، ٢٠٢٤م، الصفحات ٢٤٨-٢٤٩)، وهذا الأمر يذكرنا بعبارة البلاغيين المشهورة، وهم يعرفون البلاغة بقولهم: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته) (الجناجيّ، حسن بن إسماعيل، ١٩٨٣م، صفحة ٤٩) فالعملية المنتجة للتخاطب بين الاثنين تفترض وجود قيمة للرسائل المتبادلة بين الطرفين، لذا

نجد تعريف البلاغة يعتمد على محورين، الأول المطابقة، والثاني الفصاحة، وكلاهما يندرجان في التقييم المعياري.

ألقت طبيعة الاختلاف بين المدارس النحوية بظلالها على طبيعة الاستدلال والفهم الأصوليّ الذي يتبنّاه النحاة، فإنّ الطبيعة الروائية الإخبارية لمدرسة الكوفة ابتعدت نوعًا ما عن الذهنية الأصولية التي تبنّتها مدرسة البصرة، ذلك أن مدرسة البصرة يغلب عليها القياس، والتعليل، وإبراز فلسفة النحو واللغة، ففي حين تزخر المدرسة الكوفية بالرواة تزخر مدرسة البصرة بأهل التعليل والاستنباط، وتوجيه الأحكام (المخزومي، د. مهدي، ١٩٥٨م، الصفحات ٣٧٦-٣٨٠) (الحديثي، د. خديجة، ٢٠٠١م، الصفحات ٧٥-٧٧ و ١٣٨-١٤٠).

هذا الأمر ومنذ بدأ ابن جنّي بالتأصيل له اعتمادًا على ما استنبطته قرائح الأصوليين، ثم رسّخ قواعده أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧ ه) في كتابيه لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، ويهذّبه في خاتمة المطاف جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ه) في الاقتراح، كلّ ذلك جعل المؤصلين للنحو العربي من أصحاب النزعة العقلية يتأثرون بطريقة الأصوليين في بناء مباحثهم، وهيكلة أفكارهم، وعباراتهم ومصطلحاتهم فغرسوا مجموعة كبيرة منها بعد أن نقلوها من أصول الفقه إلى أصول النحو، ومنها الحكم (الشاويّ، أبو زكريا، ٢٠١٠م، صفحة ١٨).

تبدو العلقة الرابطة بينما هو لغويّ واصطلاحيّ في مادة (حكم) ظاهرة، فهو يدلّ على معنى جامع هو المنع، قال ابن فارس (ت ٣٩٥ه): (الْحَاءُ وَالْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَنْعُ. وَأَوَّلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ. وَسُمِّيَتْ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، يُقَالُ حَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا .وَيُقَالُ :حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ، إِذَا أَخَذْتَ عَلَى يَدَيْهِ) (ابن فارس، أبو الحسين، ١٩٧٩م، صفحة ٢/ ٩١) ، والمراد بالمنع هنا اتصاف الأمر بشيء ثابت يمنع به وصفه بغيره.

نحن أمام تأثير قوي للفقه في صناعة التفكير النحويّ وأصوله، ويتّضح ذلك بجلاء حين قسّم السيوطيّ (ت ٩١١ه) الحكم النحويّ بحسب ما هو شائع في الفقه، قال: (الحكم النحوي ينقسم إلى :واجب , وممنوع , وحسن , وقبيح , وخلاف الأولى , وجائز على السواء) (السيوطيّ، جلال الدين، ٢٠٠٦م، صفحة ٣٠) ، ثم شرع بضرب الأمثلة على كلّ قسم من هذه الأقسام (فالواجب: كرفع الفاعل , وتأخره عن الفعل , ونصب المفعول , وجر المضاف إليه , وتنكير الحال والتمييز , وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك، والحسن :كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح :كرفعه بعد شرط مضارع وخلاف الأولى :كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدًا) (السيوطيّ، جلال الدين، ٢٠٠٦م، صفحة ٣٠) . ويمكننا القول: إنّ مصطلح الحكم النحويّ من بنات أفكار جلال الدين السيوطيّ، واقتراحاته، ولعلّه لما أراد الزيادة وترك بصمة ظاهرة له في أصول النحو زاد هذا المصطلح بهذه التفريعات التي يبدو أثر الفقه وأصوله فيها ظاهرًا بجلاء.

ومتابعة التقسيم الأصوليّ للحكم يظهر امتداده منذ القرون الأولى، وهم وإن اختلفوا في تعداد أقسام الحكم الشرعيّ إلا إنه استقرّت على ما هو مشهور، قال ابن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦ هـ) : (وأول ذلك أن نقرر ما الديانة وهي أن نقول إن أحكام الشريعة كلها أولها عن آخرها تنقسم ثلاثة أقسام لا رابع لها وهي فرض لا بد من اعتقاده والعمل به مع ذلك وحرام لا بد من اجتنابه قولا وعقدا وعملا وحلال مباح فعله ومباح تركه وأما المكروه والمندب إليه فداخلان تحت المباح على ما بينا قبل لأن المكروه لا يأثم فاعله ولو أثم لكان حراما ولكن يؤجر فاعله والمندوب إليه لا يأثم تاركه ولو أثم لكان فرضا ولكن يؤجر فاعله فهذه أقسام الشريعة بإجماع من كل مسلم وبضرورة وجود العقل في القسمة الصحيحة) (ابن حزم، أبو محمد، ١٩٨٣م، صفحة ٨/ ١٣)، خلافًا للتقسيم النحويّ الذي يُظهر تتبعه أنّ تقسيم الحكم النحويّ يدور في ثلاثية (الواجب، والجائز والممنوع)، يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): (أشرت إلى حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام :ممتنع وجائز وواجب، فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئا مقتصرا :لا رجلَ، فمثل هذا لا يعدّ كلاما عند أحد من العرب، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئا. أما الجائز والواجب فحذف ما دلّ عليه دليل، كقولك :لا رجلَ، لمن قال :هل في الدار من رجل؟) (ابن مالك، أبو عبد الله، ١٩٩٠م، صفحة ٢/ ٥٦) .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن عن جدّية الثمرة من التقسيم الذي قدّمه السيوطيّ متأثرًا فيه بالتقسيم الفقهيّ للحكم، وهنا نحن أمام مسارين، الأوّل منهما يتعلّق بتعريف الحكم نفسه، ومن ثم تعريف الحكم الفقهيّ، والحكم النحويّ ليتبيّن الفرق بينهما، والثاني يتعلّق بطبيعة الحكم الفقهيّ والحكم النحويّ، هل هي واحدة متشابهة حتى يستسيغ إعطاء ما للفقه للنحو؟ أم إن ذلك مجازفة غير دقيقة من السيوطيّ؟

يذكر الشريف الجرجانيّ (ت ٨١٦هـ) أنّ الحكم هو (إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، فخرج بهذا ما ليس بحكم، كالنسبة التقييدية) (الجرجانيّ، الشريف عليّ ، ١٩٨٣م، صفحة ٩٢)، ولتوضيح هذا التعريف فإن إسناد أمر لآخر من مثل: الصلاة واجبة، والخمر حرام، والوضوء مستحبّ، أما النسبة التقييدية فيريد بها ما يكون قيدًا في الوصف من مثل: أعجبني الخبز الأبيض، فإن الأبيض وإن كان قيدًا للخبز لكنه ليس حكمًا عليه.

أما الحكم الشرعيّ –أي الفقهيّ– فهو (خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء، أو التخيير أو الوضع) (النملة، عبد الكريم، ١٩٩٩م، صفحة ١/ ١٢٥)، ولخّصه الآمديّ (ت٦٣١ هـ) بقوله: (فَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ فِي حَدِّ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ أَنَّهُ "خِطَابُ الشَّارِعِ الْمُفِيدُ فَائِدَةً شَرْعِيَّة) (الآمديّ، أبو الحسن، ١٤٠٢ هـ، صفحة ١/ ٩٦).

أما طبيعة الحكم الشرعيّ فهو مبنيّ على خضوع العبد لأوامر المولى عزّ وجلّ، (والأصوليون وإن اختلفوا في تعريفاتهم، فإنهم يجتمعون على شيء واحد وهو كون الحكم عَلَماً على نفس

خطاب الشارع الذي يطلب من المكلف فعل شيء، أو كفه عنه، أو يخيره بينهما، ويجعل الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحة، أو فاسداً، ونحو ذلك مما يدخل تحت خطاب الوضع) (النملة، عبد الكريم، ١٩٩٩م، صفحة ١٣٠). ولم يقدّم السيوطي وهو يقسّم الحكم النحوي على هذه الأقسام متأثرًا بالفقه وأصوله تعريفًا جامعًا مانعًا له، وتابعه بعد ذلك المحدثون في كتاباتهم، من دون الالتفات لذلك.

وطبيعة الحكم الشرعيّ تختلف تمامًا عن طبيعة الحكم النحويّ، فإنّ الأحكام الشرعية ترتبط بأفعال العباد فعلًا أو تركًا، ويلزم من فعلها الثواب، وفي تركها العقاب، وعلى منظومتها تسير الحياة، أما الحكم النحويّ في أصله فإنه يلزم منه وجود لغة فصحى نلتزم بالصحيح من قواعدها، وهذا الصحيح إما واجب، وفي تركه الخطأ، وهو الممنوع، أو جائز يمكن الالتزام به.

وعليه فإنّ إقحام السيوطي للتقسيم الفقهي في الحكم النحويّ مبالغ فيه، نعم يمكن تبرير ذلك بجعل تلك الأحكام تقويمية للمقارنة بين الفصحى ولهجات العرب من جهة، وبيان اجتهادات النحاة في المسائل الخلافية من جهة أخرى.

ويمكننا القول: إنّ الحكم التقويميّ يمثل حلّا وسطًا، فهو يشير إلى ما هو مشترك في الأصل كالواجب والممنوع والجائز، وإلى الرؤية النقدية لدى النحاة واللغويين للنصوص والظواهر اللغوية من حيث قبولها ورفضها، واستحسانها واستهجانها، وعليه فإنّ زيادة السيوطي ستكون مقبولة إذا ما قلنا: إنها تعبر عن التذوق الذي يجريه النحاة واللغويون للنصوص والظواهر من حيث فصاحتها، وكونها مقبولة، أو مرفوضة على وفق تدرجها اللهجيّ، ومما فات الباحث نزار بنيان شمكلي وهو يدرس الأحكام التقويمية أن يبرز مفهومها، وفرقها عن الأحكام النحوية، وكان من الفائدة ترسيخ المسألة بعمق أكثر (الحميداوي، نزار، ٢٠١١م، الصفحات ١١-١٨)

ويُظهر تاريخ علوم اللغة العربية، ومنها النحو، والصرف مبدأ النشوء والترقي بشكل بارز، فهو تراكميّ المعرفة، بدأ بتسجيل نقاط الخطأ والصواب التي أحدثها اللحن بسبب دخول غير العرب في الإسلام الحنيف، وللرغبة الكبيرة في فهم أسرار القرآن الكريم ولغته أيضًا، بدأ تراكم المعرفة شيئًا فشيئًا، واتّسع ليصبح علمًا مستقلًا له أصوله وضوابطه. وكان عماد هذه العلوم حفظ اللغة من الفصحاء الموثوقين من جهة، وترتيبها وفرزها تمهيدًا لمحاكاتها من جهة أخرى، وعلى وفق هاتين الجهتين ظهر السماع، والقياس اللذينِ يمثلان عصبي العملية المنتجة للأحكام اللغوية، والنحوية، والصرفية (الياسري، د. علي مزهر، ٢٠٠٣م، الصفحات ١٤٤-١٤٨).

وضع النحاة مع ازدياد خبراتهم شروط الجمع والفرز، ومن ثم الاستنتاج المبني على حفظ السماع الموثوق به، ومحاكاته لإنتاج الجمل والعبارات المتّسقة معه الذي سمّيت القياس (أبو المكارم، د. علي، ٢٠٠٦م، الصفحات ٢١-٢٣)، ولكنّهم اختلفوا في تلك الشروط والضوابط الحافظة للسماع، والمنتجة للمحاكاة في القياس ممّا أظهر المدارس النحوية بعد ذلك، فالكوفيون

الذي يبدون تساهلًا في عملية ضبط السماع قوبلوا بالبصريين المتشددين في ذلك مما أنتج خلافًا في الرؤية اللغوية، والفلسفة المفسّرة لتلك الرؤية (حسين. د. أكرم ناصر، ٢٠١٩م، الصفحات ١٥٩-١٦٢) (صالح، د. عبد الرحمن الحاج، ٢٠١٢م، صفحة ٢٦٧و ٢٩١).

يعرّف السماع بأنه: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر) (السيوطي، جلال الدين، ٢٠٠٦م، صفحة ٣٩)، ويُعرّف القياس بأنه: (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه) (السيوطي، جلال الدين، ٢٠٠٦م، صفحة ٧٩)، فهي عملية محاكاة تعتمد المسموع من كلام العرب لإنتاج الكلام الجديد.

ويمكننا رصد أمرين كان لهما أثر كبير في الدرس اللغويّ والنحويّ يدوران في فلك السماع والقياس، الأوّل منهما أنّ عملية جمع النصوص السماعية وفرزها يتبعه استنباط الحكم اللغويّ والنحويّ، والثاني منهما أنّ هذه الأحكام مع مراعاة اختلاف توجهات النحويين واختلاف مناهجهم ومدارسهم ستنتج أحكام مختلفة وقد تتعارض، ولا تتفق في نتائجها، أو في تفسير وفلسفة تلكم النتائج على أقلّ تقدير، وفي الأمرين برزت أهمية الاحتجاج، كونه العامل الأكبر في بيان الآراء والاستدلال عليها. وعملية الاحتجاج هذه تعتمد على ركنين مؤثرين، الأوّل منهما هو المادة العلمية الموثوقة التي يُحتجُّ بها على الأحكام، والثاني هو طريقة الاحتجاج وبراعة اللغويّ والنحوي في ذلك، فالاحتجاج محاولة إثبات الحكم بالأدلة السماعية الموثوقة، اعتمادًا على تلك الثوابت التي تتبناها كلّ مدرسة نحوية سلف الإشارة إليها في البحث (الأفغاني، سعيد، ١٩٨٧م، صفحة ٦).

يرتكز الاحتجاج على السماع، فهو مادته الرئيسة، والقرآن الكريم أعظم مادة في هذا السماع، فكان الاحتجاج بنصوصه كونه اللغة العالية، والدرجة الفضلى للقياس، وهنا ظهرت قيمة القراءات القرآنية التي مثّلت ثروة لغوية طائلة في مستويات الدرس اللغويّ الصوتيّ والصرفيّ والنحويّ والدلاليّ والبلاغيّ، وقد فصّل أصحاب القراءات في علاقة القرآن الكريم بالقراءات القرآنية، وهل هما شيء واحد؟ أم حقيقتان متغايرتان؟ وهم في ذلك على آراء ليس هذا مجال دراستها، وإنما المهم في ذلك كله ارتباطهما الوثيق، وتداخلهما الذي لا ينكر، ولعلّ أكبر ذلك التداخل يظهر في اللغة، وهو مجال الدراسة والبحث (مفلح القضاة، وآخرون، ٢٠٠١م، الصفحات ٤٨-٤٩).

وكان على النحاة واللغويين السير في طريقين باتّجاه الإفادة من القراءات القرآنية، الأوّل منهما الاستشهاد بالقراءات القرآنية على الأحكام، والثاني منهما الاستشهاد على القراءات لإثبات كونه حجة، وكلا الطريقين يمثّلان العملية المركبة التي اتّسم بها التفكير النحويّ واللغوي، وفي ضوئها

أخذ الدرس اللغويّ والنحويّ بالتشكّل وإبراز الهوية الخاصّة، ومن هذا كلّه برزت الأحكام التقويمية الخاصة بالقراءات القرآنية، فعملية إنتاج الحكم التقويميّ تفترض في دراسة القراءات إظهار انتمائها للغة ما في العربية، ثم وصف تلك اللغة في إطار العملية النقدية، كي يتسنّى بعد ذلك فرزها واعتبارها حجة يُستدلّ بها، إنها بالتالي عملية متعاكسة بين الدليل والاستدلال به، تبدأ بتقرير صلاحية كونه حجة، ثم الاحتجاج به.

- المطلب الثاني: أنماط الأحكام التقويمية الواردة في وصف اللغات:

نقف أمام نصّ نقديّ مهمّ لأبي شامة المقدسيّ (ت ٦٦٥هـ) يردّ فيه على مجموعة من علماء العربية آراءهم في بعض الأحكام التقويمية، يقول: (أن العلمية مانعة في مواضع بشرطها والجمع غير معروف منه منع الصرف إلا في هذا الموضع المتنازع فيه فهذا الوجه من القياس مقوٍّ لهذه اللغة المسموعة) (أبو شامة، المقدسيّ، ٢٠١٩م، صفحة ٧١٤)، وهذا يعني أن الأحكام التقويمية تعتمد في إصدارها وإنتاجها على فاعلية السماع والقياس، فالقياس قد يكون مغيّرًا للحكم التقويميّ فينقله من وصف إلى آخر.

ويبدو أنّ الحكم النحويّ يشبه إلى حد بعيد الحكم الفقهيّ في مسألة الحكم الثانويّ، وهو مصطلح أصوليّ يفهم منه أنّ الحكم الشرعيّ يتغير على وفق الظرف الذي يُلابسه، فالماء مباح الشرب، لكنه يكون حرامًا إذا ما أوصى الطبيب المريض بالامتناع عن شرب الماء إذا كان فيه ضرر كبير (البحرانيّ، محمد صنقور، ٢٠٠٧م، صفحة ٢/ ٤٦) ، فهو –أي أبو شامة المقدسيّ– ينقل عن الزجاج أنّ (الأجود في العربية أنْ لا يصرف سلاسل ولكن لما جعلت رأس آية صرفت؛ ليكون آخر الآي على لفظ واحد) (أبو شامة، المقدسيّ، ٢٠١٩م، صفحة ٧١٤)، وهذا يعني أنّ معيار الجودة يقتضي في سلاسل منع الصرف، لكن حكم الجودة هذا تغير بسبب عارض طرأ وهو وقوع الكلمة في رأس الآية، فصرف مراعاة لذلك.

وينقل في نصّ آخر معيارًا نقديًا للحكم التقويميّ مبنيّ على القول بأفضلية لغة على أخرى، قال: (ولو كان هذا التنوين ثابتا في سلاسل وقفا كما هو ثابت وصلا لأمكن فيه ذلك على أنه لغة ضعيفة أيضا قال أبو الحسن الأخفش: لا يجوز في" :الظُّنُونَا "وشبهه تنوين الأعلى لغة من ينون في القوافي قال: ولا تعجبني تلك اللغة؛ لأنها ليست لغة أهل الحجاز) (أبو شامة، المقدسيّ، ٢٠١٩م، صفحة ٧١٤)، فإظهاره عدم الإعجاب مبنيّ على كونها ليست حجازية، وهذا يُظهر قيمة الذائقة الذاتية المرتكزة على مقولات نقدية سابقة في بناء الأحكام التقويمية، فإنّ من لا يرى للغة الحجاز فضلًا في هذه المعادلة لا يكون معياره النقدي موصلًا للرفض، أو عدم الإعجاب.

هناك اتّجاهان يسودان الأحكام التقويمية، يتعلّق الأول منهما في السماع نفسه، والثاني في تقييم السماع كونه حجةً يُستدلّ به في النحو واللغة، فهي:

1 – ما يرد في تقييم استقراء السماع نفسه، فيكون من حيث الكمّ موصوفِا بالقلة أو الكثرة لدرجة يمكن أن يكون مقبولًا أو مرفوضًا في الاستدلال به هو، وترد في ذلك مجموعة أحكام نورد منها اختصارًا:

- الوصف باللغة القليلة:

ومن ذلك في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [سورة الفاتحة:٥]، قراءة (إيّاك) بإبدال الهمزة هاءً، قال مكيّ بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): (قرأ ابن السوار الغنويّ (هياك نعبد وهياك نستعين) بالهاء في موضع الهمزة، وهي لغة قليلة، أكثر ما تقع في الشعر) (القيسيّ، أبو محمد، بلا تاريخ، صفحة ١٢٤).

- الوصف باللغة السائرة:

من ذلك ما ذكره ابن جنيّ في اختلاف القرّاء في شين (عشرة)، قال: (ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش وطلحة بن سليمان "عَشِرة"، وقرأ "عشَرة "بفتح الشين بخلاف. قال أبو الفتح :أما "عشِرة "بكسر الشين فتميمية، وأما إسكانها فحجازية) (ابن جنيّ، أبو الفتح، ١٩٦٦–١٩٦٩م، صفحة ١/ ٢٦١)، وقد لفت الانتباه لمسألة غريبة، قال: (واعلم أن هذا موضع طريف؛ وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا، نحو :الرسُل والطنُب والكبِد والفخِذ، ونحو :ظرُف وشرُف وعلِم وقدِم. وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه، فيقولون :رُسْل وكُتْب وكَبْد وفَخْذ، وقد ظَرْف وقد عَلْم، لكن القبيلتين جميعًا فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللغة السائرة عنها، فقال أهل الحجاز :اثنتا عشْرة بالإسكان، والتميميون عشِرة بالكسرة) (ابن جنيّ، أبو الفتح، ١٩٦٦–١٩٦٩م، صفحة ١/ ٢٦١)، ففي (عشرة) أخذ الحجازيون بلغة التميميين، وأخذ التميميون بلغة الحجازيين، وهي ظاهرة تستحق المتابعة، ويفهم من عبارته اللغة السائدة أي التي تميّز كلام لهجة محدّدة، ويمكن القول: إن السائدة وصف يتبع كثرة الاستعمال.

وقد علّل ابن جنيّ هذه الظاهرة الفريدة بطبيعة العدد الذي يقتضي ترك الأصل إلى الفروع، قال: (وسبب ذلك ما أذكره؛ وذلك أن العدد موضع يَحْدث معه ترك الأصول، وتُضم فيه الكلم بعضه إلى بعض، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشرة، فلما فارقوا أصول الكلام من الإفراد وصاروا إلى الضم فارقوا أيضًا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم، فأسكن من كان يحرّك، وحرّك من كان يسكّن) (ابن جنيّ، أبو الفتح، ١٩٦٦–١٩٦٩م، صفحة ١/ ٢٦٢).

2 – ما يرد في تقييم السماع نفسه، كونه مقبولًا، أم مرفوضًا في الحكم، وترد في ذلك مجموعتين من الأحكام:

– أحكام التقويم الإيجابيّ، ومنه:

- الوصف بالجودة، ومن ذلك:

ما ورد في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى. وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى) [سورة النجم: ٥٠-٥١] ، فالقراءة في (عاد الأولى) وصورة التعامل مع الهمزة فيها أنّ المشهور قراءة (عادًا) منونة، ثم يجيئ بالهمزة المقطوعة في (الأولى)، فتقرأ: "عادَنِ لْ (أولى)"، وقرأ نافع المدنيّ وأبو عمرو بن العلاء "عادلْ (لولى)" بإبدال التنوين لامًا، ثم يحذف الهمزة ويصل اللام الثانية باللام الساكنة التي قبلها فيكون إدغامًا لمتماثلين . وذكر ابن زنجلة (ت ٤٠٣ هـ): (قَالَ الزّجاج أما {الأولى} فَفِيهَا ثَلَاث لُغَات الأولى بِسُكُون اللَّام وَإِثْبَات الْهمزَة وَهِي أَجود اللُّغَات وَالَّتِي تَلِيهَا فِي الْجَوْدَة الولى بِضَم اللَّام وَطرح الْهمزَة وَمن الْعَرَب من يَقُول لولى فيطرح الْهَمْز لتحرك اللَّام على هَذِه اللُّغَة قَرَأَ أَبُو عَمْرو / عَاد لولى / وَالْقَوْل فِي {عادا الأولى} أَن من حقق الْهمزَة فِي {الأولى} سكنت لَهُ لَام الْمعرفَة والتنوين وَإِذا سكنت لَام العرفة والتنوين من قَوْلك عادا سَاكن التقى ساكنان النُّون الَّتِي فِي {عادا} وَلَام الْمعرفَة فحركة التَّنْوِين بِالْكَسْرِ لالتقاء الساكنين) (ابن زنجلة، أبو زرعة، بلا تاريخ، صفحة ٦٨٧). ونلحظ ترتيب الحكم بالجودة، وهو على الرغم من تفسيره الصوتي لكلّ قراءة رلّا إنه لم يُحدّد سببًا ظاهرًا للحكم بأفضلية واحدة على الأخرى، وعليه فإن هذا الحكم التقويميّ محض اجتهاد منه.

ومثلها في قراءة (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا) [سورة الكهف: ٣٨]، فقد قرئ بِإِثْبَات الْألف فِي الْوَصْل، لَكنا هُوَ الله رَبِّي، قَرَأَ نَافِع فِي رِوَايَة إِسْمَاعِيل وَابْن عَامر، وقد قَرَأَ الْبَاقُونَ {لَكِن} بِغَيْر ألف فِي الْوَصْل، وتوجيه القراءة الأولى بأنّ الأصل فيها (لكن أنا) فسقطت الهمزة من أنا وأدغمت نون (أنا) في نون لكن، فصارت (لكنّا)، قال ابن زنجلة: (حجَّة من لم يثبت الْألف فِي الْوَصْل قَوْلك أَن قلت محذوفة الْألف فَإِذا وقفت عَلَيْهَا أثبت الْألف فَقلت أَنا وتحذف فِي الْوَصْل فِي أَجود اللُّغَات نَحْو أَن قُمْت بِغَيْر ألف وَيجوز أَنا قُمْت بِإِثْبَات الْألف وَهُوَ ضَعِيف وَمن قَرَأَ {لَكنا} بِإِثْبَات الْألف فِي الْوَصْل فعلى لُغَة من قَالَ أَنا قُمْت) (ابن زنجلة، أبو زرعة، بلا تاريخ، صفحة ٤١٧).

وقد يرجّح النحويّ قراءة على أخرى في الجودة مع ذكر الدليل، من ذلك في قوله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) [سورة البقرة: ٤٠] قول الزجاج (ت٣١١ هـ): (أجود اللغتين في قوله: (نِعْمَتِيَ التِي) فتح الياء؛ لأن الذي بعدها ساكن وهو لام المعرفةِ، واستعمالها كثير في الكلام، فاختير فتح الياء معهما لالتقاء الساكنين ولأن الياء لو لم يكن بعدها ساكن كان فتحها أصوب في اللغة) (الأزهريّ، أبو منصور، ١٩٩١م، صفحة ١/ ١٧٧)، وليس أدلّ على أن هذا الحكم اجتهاد واختيار من ذيل كلام الزجاج، قال: (والاختيار إثبات: الياء وفتحها لأنه أقوى في العربية، وأجزل في اللفظ، وأتمّ للثواب) (الأزهريّ، أبو منصور، ١٩٩١م، صفحة ١/ ١٧٧)، ونلاحظ أن معيار الجودة يرادف معيار القوة في كلامه.

- الوصف باللغة العالية:

ومن أشهر الأمثلة عليها القراءة في قوله تعالى: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى) [سورة طه: ٦٣]، فقد وردت القراءة عن أبي عمرو بن العلاء (ت هـ) بنصب (هذين)، وعقّب الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) على ذلك قائلًا: (قال أبو منصور: أما قراءة أبي عمرو (إنَّ هَذَين) وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب إلا أنها مخالَفة لِلْمصحف) (الأزهريّ، أبو منصور، ١٩٩١م، صفحة ٢/ ١٤٩) .

ومثلها ما ذكره الأزهريّ في قوله تعالى: (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ) [سورة المجادلة:٢]، قال: (من قرأ (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهِمْ) بالرفع فهي لغة تميم، يرفعون خبر (ما) إذا كانت نافية، يقولون: ما زيد عالم. ومن قرأ (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) فالتاء مخفوضة في موضع النصب؛ لأنها تاء الجماعة، وهي اللغة العالية، لغة أهل الحجاز، ينصبون خبر (ما)، فيقولون: ما فلانٌ عالمًا) (الأزهريّ، أبو منصور، ١٩٩١، صفحة ٣/ ٥٨)، والحجة في التفضيل كون اللغة حجازية، في مقابل اللغة التميمية التي لا تُعمل (ما)، ويكون ما بعدها جملة خبرية مرفوعة الجزءين.

وعلى الرغم من كون (ما) الحجازية العاملة هي اللغة العالية، إلّا إنّ (ما) التميمية غير العاملة هي القياس عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وكان لعلة الشبه أثر في إعمال الحجازية، قال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): (أنّ المشابهة تقتضي تأثّرا، وهذا قياس في العربيّة مستمرّ؛ ألا ترى أنّ ما بني من الأسماء إنّما بني لشبه الحروف، وأنّ ما أعرب من الأفعال إنّما أعرب لمشابهته الأسماء، وأنّ ما أعمل من الأسماء، أو منع الصّرف فلمشابهته الأفعال؟ فكذلك "ما "النّافية لمشاركتها " ليس "في نفي الحال، وفي الدّخول على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها، حملها أهل الحجاز في العمل عليها بشريطة، فقالوا :ما زيد قائما، وبنو تميم لا يعملونها، وسيبويه يجعل القياس لهم) (ابن الأثير، مجد الدين، ١٤٢٠هـ، الصفحات ١/ ٥٦٦-٥٦٧)، ولما كان عمل (ما) التميمية أصلًا، والحجازية فرع عليه، لأنها عملت لوجود العلة، وهي المشابهة بينها وبين (ليس) كانت التميمية هي القياس عند سيبويه.

وعلى الرغم من وصف (ما) الحجازية باللغة العالية إلّا إنّ ابن الأثير يرصد تنوعًا في استعمالهما، فالغالب في القراءات الحجازية، وفي الشعر التميمية (ابن الأثير، مجد الدين، ١٤٢٠ هـ، صفحة ١/ ٥٦٧).

- أحكام التقويم السلبيّ، ومنه:

- الوصف باللغة المرذولة: وهو من أشدّ الأحكام التقويمية سلبية، ورفضًا.

ومن ذلك في قوله تعالى: (قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) [سورة البقرة: ١٢٦] : (قراءة ابن محصين (ثم "أَطَّرُّه)، يدغم الضاد في الطاء. قال أبو

الفتح :هذه لغة مرذولة؛ أعني :إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشو؛ فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها) (ابن جني، أبو الفتح، ١٩٦٦-١٩٦٩م، صفحة ١/ ١٠٦)، ووصفها بأنها مرذولة لكون الضاد تملك صفة القوة، فتؤثر هي فيما يجاورها، وليس العكس، بمعنى أنّها حال الإدغام يذوب فيها ما يجاورها وليس أن تذوب فيه، ففي هذه القراءة التي وصفها بأنها لغة مرذولة ذابت الضاد في الطاء، وليس العكس.

وقد ردّ أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، وغيره هذا الرأي، وهم يتوهمون أنه للزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، كونه قد ذكره في الكشاف (الزمخشريّ، جار الله، ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٨٦)، وهو لابن جنيّ كما ظهر، قال أبو حيان: (قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ :هِيَ لُغَةٌ مَرْذُولَةٌ، لِأَنَّ الضَّادَ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ الَّتِي يُدْغَمُ فِيهَا مَا يُجَاوِرُهَا، وَلَا تُدْغَمُ هِيَ فِيمَا يُجَاوِرُهَا، وَهِيَ حُرُوفُ ضُمَّ شُفْرٌ. انْتَهَى كَلَامُهُ) (الأندلسي، أبو حيان، ٢٠٠٠م، صفحة ١/ ٦١٧)، ثم ردّ أبو حيان عليه بقوله: (قَالَ سِيبَوَيْهِ :وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: مُطَّجِعٌ، فِي مُضْطَجِعٍ وَمَضَّجِعٌ أَكْثَرَ، وَجَازَ مُطَّجِعٌ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ فِي مُصْطَبِرٍ مُطَّبِرٍ، لِأَنَّ الضَّادَ لَيْسَتْ فِي السَّمْعِ كَالصَّادِّ، يَعْنِي أَنَّ الصَّفِيرَ الَّذِي فِي الصَّادِ أَكْثَرُ فِي السَّمْعِ مِنَ اسْتِطَالَةِ الضَّادِ. فَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ لُغَةً مَرْذُولَةً، أَلَا تَرَى إِلَى نَقْلِهِ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مُطَّجِعٌ، وَإِلَى قَوْلِهِ :وَمَضَّجِعٌ أَكْثَرُ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنْ مُطَّجِعًا كَثِيرٌ؟ وَأَلَا تَرَى إِلَى تَعْلِيلِهِ، وَكَوْنُ الضَّادِ قُلِبَتْ إِلَى الطَّاءِ وَأُدْغِمَتْ، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ بِالصَّادِ، وَإِبْدَاءِ الْفِرَقِ بَيْنَهُمَا؟ وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، يَدُلُّ عَلَى الْجِوَازِ) (الأندلسي، أبو حيان، ٢٠٠٠م، صفحة ١/ ٦١٧)

- الوصف باللغة الرديئة:في قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [سورة البقرة: ١٨٩]. ردّ السخاويّ (ت ٦٤٣هـ) على من وصف قراءة كسر الباء في (البيوت) ، وهي قراءة سبعية (النشار، أبو حفص، ٢٠١١م، الصفحات ٢/ ٢٠٨-٢٠٩) بالرداءة بقوله: (أصل فَعْل أن يجمع على فُعول كفَلْس وفُلُوس؛ فهذا معنى قوله: "على الأصل" والكسر لأجل الياء بعده لتُجانِسَ الحركة ما بعدها، وهي لغةٌ مشهورةٌ ومَنْ قال :هي لغة رديئةٌ؛ فقد افترى إثماً عظيماً) (السخاويّ، أبو الحسن، ٢٠٠٢م، صفحة ٢/ ٥٧)، ثم احتجّ بصحة هذا القياس في جمع فَعْل على فِعول بكسر الفاء، فقال: (فإن قال: فليس في كلامهم الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، قيل :إنما يمتنع ذلك إذا لم يُقصد به تحسين اللفظ وتقريب بعضه من بعض، فأمَّا في التقريب وطلب المشاكلة فلا) (السخاويّ، أبو الحسن، ٢٠٠٢م، صفحة ٢/ ٥٧) يريد أنّ كسر الباء التي تليها الياء من المماثلة الصوتية، لأنّ الكسرة بعض من الياء، لذا فهو قد جاء على أصل الانسجام الصوتيّ، لذا فمن المستغرب وصف القراءة بالرداءة، ويتّضح من ردّه أنّ كثيرًا من هذه الأحكام التقويمية اجتهاد يمكن الطعن فيه برفضه، وانتقاده.

- الوصف باللغة السوء:

وبها وصفت قراءة (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ) [سورة هود: ٤٢]، إذ (قوله تعالى: (ونادى نُوحٌ ابنه) الجمهور على كسْرِ تنوين نوح لالتقاء الساكنين، وقرأ وكيع بضمِّه إتباعاً لحركةِ الإعراب، واسترذلَ أبو حاتمٍ هذه القراءة، وقال: هي لغةُ سوءٍ لا تُعْرَفُ) (ابن عادل، أبو حفص، ١٩٩٨م، صفحة ١٠/ ٤٩٢) فالجمهور يجعلون التنوين في (نوح) مكسورًا لالتقاء الساكنين، (نوحِ ابنه) للتخلص من السكون بعد همزة وصل (ابن)، ووردت قراءة (نوحٌ أُبنه) بتنوين الضم في الحاء، ووجها المماثلة الصوتية، والإبقاء على الأصل في حركة الإعراب في الفاعل، ولعلّ وجه وصفها هذا جاء من ثقل تنوين الضم، والمسألة ذوقية اجتهادية.

- الوصف باللغة الضعيفة:

والتضعيف مدار اجتهاد اللغويين، فقد ردّ ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ) رأي الزجاج والزمخشريّ القائلينِ بتضعيف لغة هيمنة الاتباع في الحركات على الحركة الإعرابية، قال: (وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِ الزَّجَّاجِ، وَلَا إِلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ إِنَّمَا تُسْتَهْلَكُ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ بِحَرَكَةِ الِاتِّبَاعِ إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ كَقَوْلِهِمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ :لِأَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ إِمَامٌ كَبِيرٌ أَخَذَ قِرَاءَتَهُ عَنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ) (ابن الجزريّ، أبو الخير، أوفست، بلا تاريخ، الصفحات ٢/ ٢١٠-٢١١)، وحجة ابن الجزري عدم قلة الرواية، وعدم تفرّد القارئ بها، حتى يُحكم بضعفها، أو شذوذها، فأكمل قائلًا: (وَهُوَ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، بَلْ قَدْ قَرَأَ بِهَا غَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ وَرَوَيْنَاهَا عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ لْكِسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا الْأَعْمَشُ، وَقَرَأْنَا لَهُ بِهَا مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ، وَغَيْرِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ مِثْلُهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَكَيْفَ يُنْكَرُ؟) (ابن الجزريّ، أبو الخير، أوفست، بلا تاريخ، صفحة ٢/ ٢١١)، وهو يستغرب رأيهما بالتضعيف وقد رويت لغة الاتباع الحركيّ عن فصحاء العرب الأقحاح الذين تؤخذ منهم العربية، والقراءات في وقت واحد كابن عباس (رض).

- الخاتمة، والتوصيات:

تمثّل القراءات القرآنية مكتبة ثرة للدرس اللغويّ، لما تحتفظ به من ظواهر على مستويات اللغة الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والمعجمية، وقد حاول البحث إلقاء الضوء على قيمة معيارية مهمة وهي الأحكام التي وصفت بها اللغات التي وردت بها القراءات القرآنية، وهو ما يدعو للاستزادة في الخوض في هذا المجال من الموضوعات التي تكشف ثراء اللغة العربية المنعكس في تراثنا.

- **المصادر:**

- القرآن الكريم.

1- ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزريّ (ت ٦٠٦ هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٠هـ.

2- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، طبعة أوفست، ٢٠٠٦م.

3- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م.

4- ابن الجزريّ، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، دار الكتاب العلمية، بيروت، طبعة أوفست بلا تاريخ عن المطبعة التجارية الكبرى.

5- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

6- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

7- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت حوالي ٤٠٣ هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بلا تاريخ.

8- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

9- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيانيّ (ت ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط/١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

10-أبو شامة، المقدسيّ، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقيّ (ت ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٩م.

11 -أبو المكارم، د. علي، أصول التفكير النحويّ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٦م.

12 -الأزهريّ، أبو منصور محمد بن أحمد الهرويّ ٠ت ٣٧٠هـ)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

13 -الأفغانيّ، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، (دمشق -بيروت)، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

14 -الآمديّ، أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، علّق عليه: عبد الرزاق عفيفي (ت ١٤١٥ هـ)، قام بتصحيحه: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان (ت ١٤٣١ هـ)، وعلي الحمد الصالحي (ت ١٤١٥هـ)، مؤسسة النور بالرياض، سنة ١٣٨٧ هـ، المكتب الإسلامي (دمشق - بيروت)، ط/٢، ١٤٠٢ هـ، أوفست.

15 -الأندلسيّ، أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، بعناية: صدقي محمد جميل العطار، وآخرون، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

16 -البحرانيّ، محمد صنقور، المعجم الأصوليّ، منشورات الطيار، ط/ ٣، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

17 -بو صافي، خالد، الاستشهاد بالقراءات القرآنية عند المدارس النحوية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد ١، العدد ٥، ٢٠١٦م.

18 -الجرجانيّ، الشريف عليّ بن محمد بن علي الزين (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

19 -الجناجيّ، حسن بن إسماعيل، النظم البلاغيّ بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط/١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

20 -الحديثي، د. خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

21 -الحديثي، د. خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط/٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

22 -حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

23 -حسين، د. أكرم ناصر، الخلاف النحويّ، نشأته أسبابه مظاهره، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٩م.

24-حميدي، د. مليكة، المسار التاريخيّ للعلوم العقلية الإسلامية، وأثره على الفكر الأوربي العربي، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٧م.

25-خليل، أحمد خليل، العقل في الإسلام، بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي، والعقل الديني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.

26-الدانيّ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسيّ (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٣٦ هـ-٢٠١٥م.

27-الراجحي، د. عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بلا طبعة، ١٩٩٦م.

28-الزمخشريّ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، وبهامشه أربعة كتب، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، ط/٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

29-السخاويّ، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد عدنان الزعبي، مكتبة دار البيان للنشر والتوزيع - الكويت، ط/١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

30-السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط/٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

31-شاهين، د. عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ٢٠٠٧م.

32-الشاويّ، الشيخ يحيى بن محمد أبو زكريا المغربيّ (ت ١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق السعديّ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط/٢، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

33-الشراريّ، خالد صالح، الاستحسان عند النحويين، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٦، ٢٠٢٢م.

34-الشيخ عبد، د. إبراهيم أحمد، ابن جنّي والأصول النحوية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد ١٩، العدد ٢، ٢٠١٥م.

35-صالح، د. عبد الرحمن الحاج، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢م.

36-الطنطاويّ، الشيخ محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط/١، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥م.

37-الطوالة، د. نمشة بنت عبد الله، القراءات القرآنية وأثرها في علوم القرآن، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

38-عبودي، تبارك حسن، واللاميّ، محمود عبد حمد، توجيه الحكم النحويّ في ضوء نظرية التلقي (المتكلم والمتلقي) عند ابن السراج، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٢٤م.

39-عميرة، د. ماهر محمود علي، أصول النحو وأصول الفقه، دراسة في النشأة والأصول والمنهج، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، العدد ٩، ج ١، ٢٠٢٣م.

40-عيد، د. محمد، أصول النحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

41-الفضليّ، د. عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط/٤، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.

42-القرطبيّ، ابن مضاء، كتاب الردّ على النحاة، نشر وتحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/١، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

43-القيسيّ، أبو محمد، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، بلا تاريخ.

44-المخزومي، د. مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط/٢، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

45-المشهدانيّ، د. محمد إسماعيل، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة آداب الرافدين، العدد ٥٧، ١٤٣١ هـ- ٢٠١٠م.

46-مفلح القضاة، وآخرون، مقدمات في علم القراءات، دار عمار – عمان –الأردن، ط/١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

47-منديل، د. حسن، الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد ٤، ٢٠١٤م.

48-النشار، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاريّ (ت ٩٣٧هـ)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، شرح وتحقيق: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي، دار النوادر للطباعة والنشر – الكويت، ط/٢، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

49-النملة، عبد الكريم، الْمُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ، مكتبة الرشد – الرياض، ط/١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

50-الياسري، د. علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط/١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.